السودان: اقتصاد حرب غارق في الفساد

هذه الورقة نتاج جهد بحثي مشترك للمرصد السوداني للشفافية والسياسات ونيو فيتشر ملتيميديا نيوفيتشرز

يناير 2025

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

استقصائي INVESTIGATIVE طريقك لإدراك الحياة

السمة الأبرز في حرب السودان التي اندلعت في15 أبريل 2024 هي تردّي نظام الحكم، وتراجع الرقابة على أداء الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية، خاصة في الجوانب المالية المتعلّقة بالتحصيل والإنفاق وإدارة الموارد. ويمكن التأكيد على أن المساءلة والشفافية وولاية الدولة على المال العام تراجعت بصورة غير مسبوقة خلال ما يقارب العامين من الصراع.

أسهمت أسباب عديدة في انهيار الأداء الحكومي بصورة شبه تامة وخلق بيئة من الفساد وانعدام الشفافية، في مقدمتها الأوضاع قبل الحرب. إذ إن الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حدث في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر 2021 الذي مكَّن العسكريين من الانفراد بالسلطة. حينها أعلن قائد القوات المسلحة ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان حل مجلس السيادة، وإعفاء معظم وزراء حكومة المدنية، وكذلك إعفاء حكام الولايات، كما أعلن حالة الطوارئ. وجرى اعتقال عدد كبير من مؤيدي الحكومة الانتقالية السابقة.

أُسندت إدارة الدولة إلى وكلاء الوزارات الذين تم تعيينهم لاحقاً وزراء مكلفين، بمن فيهم رئيس الوزراء الذي كان موظفاً إدارياً في المجلس. وتكرّست السلطات في يد قائد القوات المسلحة السودانية عبد الفتاح البرهان ونائبه في مجلس السيادة قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي).

تسبب الانقلاب "في أوضاع اقتصادية صعبة"، وظل الوضع على ما هو عليه حتى نشوب الحرب في 15 أبريل 2023.

أدّى الانقلاب إلى نشوء مصاعب اقتصادية جمّة، استمرت إلى أن اندلعت الحرب في 15 أبريل 2023. وقد انتشر الفساد والتجاوزات المالية في فترة ما قبل الحرب، وحظي عدد من رجال الأعمال بامتيازات وتسهيلات فقط بسبب قربهم من قادة الانقلاب العسكري. وقد تركَّز الفساد، بحسب تقارير صحفية، في قطاعات تصدير الذهب واحتكار استيراد المواد النفطية. وزاد هذا الفساد بعد الحرب بشكل أوسع.

من بين الأسباب التي فاقمت تدهور الرقابة على المال العام سيطرة قوات الدعم السريع على 136 من مقار الوزارات والهيئات الحكومية [1]. كما سيطرت قوات الدعم السريع على مناطق واسعة من الولايات الأخرى. ورغم أن معظم هذه الولايات كانت مناطق إنتاج وحركة تجارية نشطة في المحاصيل الزراعية والمواشي والسلع الاستهلاكية الرئيسة، إلا أن قوات الدعم السريع لم تشكّل إدارات ونظماً مالية بالمعنى المعروف. وباتت هذه القوات تتصرف في موارد تلك المناطق بحرية كاملة بمعزل عن الحكومة المركزية، إلى جانب تحصيل رسوم وإتاوات غير قانونية من المواطنين مقابل السماح لهم

[1] سودان تريبون، "بعد عام من الحرب ..هل تتغير مناطق سيطرة القوات المسلحة السودانية والدعم السريع؟" 15 أبريل 2024، علي الرابط: https://sudantribune.net/article284466/.

بممارسة الأنشطة التجارية. وترتب على ذلك تسمية مدينة بورتسودان في شرق البلاد عاصمةً إدارية مؤقتة، لكن لم يتمكن جميع العاملين من الوصول إلى بورتسودان، وبدورها لم تطلب منهم الحكومة ذلك بسبب عجزها عن الوفاء بمستحقاتهم المالية. لذلك تُدار الوزارات بقوى عاملة محدودة، مع غياب إدارات مهمة بالكامل. وقد أقرّ وزير المالية جبريل إبراهيم بنقص الكوادر في الوزارات وبتأثيره على الأداء في كلمته أمام "المؤتمر الاقتصادي الأول لمواجهة تحديات الحرب" في بورتسودان، حيث وعد بأنه في ميزانية العام الجديد "سنسدد مرتباتهم [الموظفين] كاملةً بدلاً من الخصم منها، وسنمكِّن الوزارات من استقدام موظفيها الأساسيين حتى تتمكن من أداء مهامها". (موقع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، 19 نوفمبر 2024)[2].

يُعدّ اقتصاد البلد في مناطق سيطرة الطرفين "اقتصاد حرب" يتأثر بالعنف الدائر، ويغذّيه في نفس الوقت، نتيجة لتنافس الأطراف المتقاتلة علي السيطرة علي الموارد من أجل توفير التمويل اللازم لأنشطتهم العسكرية. ومن اهم سمات اقتصاد الحرب انه يوفر بيئة ملائمة لنمو وانتشار الفساد المؤسسي، حيث يتم التخلي بسهولة عن الإجراءات الرقابية الصارمة، وغالباً ما يستخدم العنف والسلاح في إجبار المدنيين على سداد الرسوم والضرائب للحكومة في بورتسودان، والإدارات المحلية في مناطق سيطرة الدعم السريع.

علاقة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بالاقتصاد

بعض منتجات شركة زادنا المملوكة للقوات المسلحة. المصدر صفحة الشركة على فيس بوك

في عهد حكم الإخوان المسلمين بقيادة عمر البشير (يونيو 1989 – أبريل 2019) توسّعت القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن في العمل التجاري وأسسا شركات تضارب في المحاصيل وتنافس القطاع الخاص في إنتاج وتصدير اللحوم والإنشاءات واستيراد الوقود والسكر والسلع الرئيسية

[2] موقع وزارة المالية، "كلمة السيد/ د. جبريل إبراهيم محمد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقتصادي الأول لمواجهة تحديات الحرب خلال الفترة 20-19نوفمبر 2024 ولاية البحر الأحمر- بورتسودان"، متاح علي الرابط: https://v.gd/ZvJeo2

الأخرى بشكل معلن. في العام 1993 تأسست منظومة تجارية وصناعية تُعرف باسم "هيئة التصنيع الحربي"، بدأت بمجمعات صناعية متفرقة وشركات تجارية، وبموجب قانون أجازه برلمان نظام البشير تم تغيير اسم هيئة التصنيع الحربي التي انشات في 1993 إلى "منظومة الصناعات الدفاعية". منح القانون المنظومة استقلالية كاملة من كل القوانين المالية والإدارية التي تحكم الهيئات الحكومية في السودان وأعطاها الحق في إستثمار أموالها بمعزل عن رقابة ديوان المراجعة القومي كما استثناها من الخضوع لقوانين الشراء والتعاقد والإجراءات المالية والحسابية التي تخضع لها الهيئات الحكومية.[3]

بلغت شركات منظومة الصناعات الدفاعية عند الإطاحة بالبشير 200 شركة، إلى جانب الشركات الرمادية، وهي شركات تؤسّس بالمال العام من الميزانيات المخصصة للأجهزة الأمنية والقوات المسلحة السودانية، لكنها تسجل بصفة شركات خاصة يملك أسهمها أفراد ينتمون للمؤسسة أو تربطهم صلة أسرية أو شراكة أعمال مع نافذين في المؤسسة الأمنية. ونسبة لسطوتها الأمنية وتحكّمها في اقتصاد البلاد تمكّنت المؤسسة الأمنية من فرض إرادتها شريكاً مع المدنيين في فترة الانتقال الديمقراطي بحيث يقود المدنيون العمل التنفيذي في مجلس الوزراء ويشاركهم المكون العسكري في عضوية مجلس السيادة الانتقالي المكلّف بمهام رأس الدولة التشريفية بمقتضى الوثيقة الدستورية، لكنه استحوذ على السلطة الفعلية بسبب هيمنة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على اتخاذ القرار فيه.

بالرغم من ذلك، أتاحت الضغوط التي مارسها مجلس الوزراء المدني كشف الكثير من تفاصيل الإمبراطورية الاقتصادية والمالية للمكون العسكري. وقد أوضحت دراسات استقصائية متميّزة أن دخل هذه الشركات بلغ في 2020 ما يقارب 110 مليار جنيه سوداني أو ما يعادل ملياري دولار بسعر التحويل حينها.[4] كما أوضح تقرير استقصائي أن وزارة المالية كانت قد خصّت الشركات الأمنية بإعفاءات جمركية وضرائبية واسعة. وكشفت هذه الدراسات أن معظم النشاط المتعلق باستيراد مدخلات الزراعة يُسند إلى شركات تتبع للقوات المسلحة السودانية أو بتفاهمات بين القوات المسلحة السودانية ومستوردين للأسمدة والتقاوي و"الخيش".[5]

أدّت هذه الضغوط إلى قبول المكون العسكري بخطة تقضي بتحويل امكانياته التصنيعية والتجارية في مجال المنتجات والخدمات المدنية إلى القطاع العام الحكومي أو إلى شراكات تُنشأ بين القطاع الخاص والبنوك، على أن تبقى الصناعات العسكرية تحت سيطرة منظومة الصناعات الدفاعية مع تأكيد استعدادها لتسديد الرسوم الجمركية والالتزامات الضريبية

---

[3] الراكوبة، "منظومة الصناعات الدفاعية: إنني أخذت ما أعطيت شيئا،" 5 نوفمبر 2020. متاح علي الرابط:https://v.gd/wUaHEn

[4] لؤي هشام، "مصالح الجيش الاقتصادية.. كيف عوّقت شبكات "الدولة العميقة" التحول الديمقراطي؟"، 20 مايو، متاح2023 علي الرابط:https://v.gd/oxPnMT

[5]– يزيد صايغ "تحويل الشركات العسكرية السودانية إلى مدنية: كيف يمكن لاتفاق نقلها إلى السيطرة المدنية أن ينجح"، 23 أبريل 2021، متاح على الرابط: https://shorturl.at/BcwBK.

التي استفادت من إعفائها منها لسنين عدة تحت نظام البشير. وبالرغم من التوافق على الخطوط العريضة لهذا الاتفاق، إلا أنّه لم يُنفّذ. وكانت الإصلاحات الهيكلية التي أجراها مجلس الوزراء لإزالة تشوّهات الاقتصاد الكلي، مثل رفع الدعم عن الوقود والدقيق وتوحيد سعر الصرف، والتي هدّدت المصالح الاقتصادية للمؤسسة الأمنية بشكل مباشر، إحدى الأسباب الرئيسية لانقلاب 25 أكتوبر 2021.

نشطت قوات الدعم السريع في التعدين واستخراج الذهب من مناطق دارفور وكردفان غربي السودان بمباركة من حكومة البشير، مقابل استخدامهم في المعارك ضد الحركات المسلحة التي تقاتل النظام. وقد حصلت قوات الدعم السريع على أموال طائلة عقب مشاركتها في حرب اليمن، التي تعرف بعاصفة الحزم (2016). وبذكاء استطاع قائد قوات الدعم السريع أن يوظّف هذه الأموال ويسخّرها في أنشطة تجارية مع الدولة، حتى استطاع أن يترأس لجنة الطوارئ الاقتصادية التي كوّنها رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، وهي لجنة اقتصادية كانت مسؤولة عن توفير السلع الرئيسية للبلد عبر آلية أسمتها محفظة السلع الاستهلاكية.[6]

أدي إشراك حميدتي في لجنة الطوارئ الاقتصادية إلى تحقيق مكاسب عدة لشركاته التجارية، التي كانت مسجلة بأسماء أفراد من أسرته وآخرين مقربين منه وحازت على أموال ضخمة من عائدات تجارة الذهب وما حصلت عليه من حرب اليمن. ساهمت شركة الجنيد للأنشطة المتعددة، المملوكة للفريق أول عبد الرحيم دقلو، القائد الثاني لقوات الدعم السريع، بأكثر من نصف رأس مال محفظة السلع الاستهلاكية.[7] وقد سعي قادة قوات الدعم السريع قبل اندلاع الحرب إلى حيازة ما يعادل 30% من أسهم منظومة الصناعات الدفاعية بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، إلا أن ذلك واجه مقاومة كبيرة من قيادات القوات المسلحة السودانية وفق مصادر عليمة بالأمر.[8]

تسبّبت شركات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التي استغلّت نفوذهما في السلطة في أزمة خلال الفترة الانتقالية عندما قال رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك "إن 82٪ من المال العام خارج ولاية وزارة المالية، و18٪ فقط المال العام تدخل وزارة المالية"[9]. ويرى عدد من المراقبين أن سعي الطرفين، أي القوات المسلحة السودانية وقوات

---

[6] الجزيرة نت، "حميدتي رئيسا للجنة الاقتصادية.. هل تنتصر رغبة الإمارات في الاستيلاء على موانئ السودان؟"، 25 أبريل 2020، متاح علي الرابط: https://v.gd/0JqNjx.

[7] انظر عبد اللطيف عثمان محمد صالح، "محفظة السلع الاستراتيجية (أبريل 2020 – يناير 2023): أي دروس تستفيدها التجربة الجديدة؟"، المرصد السوداني للشفافية والسياسات، نوفمبر 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/4IwXr.

[8] صحيفة مونتي كاروو على فيسبوك: "بعد استحواذ الدعم السريع على 30٪ من منظومة الصناعات الدفاعية البرهان يعيد تشكيل مجلس ادارة زادنا ويضم اليه عبد الرحيم دقلو" علي هذا الرابط:https://v.gd/xabO

[9] الحرة، "السودان.. الحكومة تنتقد دور الجيش في الاقتصاد"، 15 ديسمبر 2020، متاح علي الرابط: https://shorturl.at/s62a1 .

الدعم السريع، إلى الحفاظ على مكاسبهما الاقتصادية بالاستيلاء على القرار في الدولة كان أحد أسباب انقلاب 25 أكتوبر الذي اشتركا في تنفيذه، كما وفّرت الحرب لقادة القوات المسلحة وقوات الدعم السريع بيئة مناسبة للاستمرار في تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية.

حكومة الأمر الواقع: تحصيل المال العام لتمويل المجهود الحربي

احتكار الصادرات والواردات

بعد اندلاع الحرب سارع بعض رجال الأعمال إلى إظهار الولاء للقوات المسلّحة ومساندتها في معركتها ضد قوات الدعم السريع، وهم في الغالب ممن جمعوا ثرواتهم في فترة نظام عمر البشير. بعض رجال الأعمال هؤلاء "تبرع بأموال أو مواد تموينية لدعم القوات المسلحة السودانية" التي كافأتهم على مواقفهم الداعمة بأن سمحت لهم باحتكار تصدير السلع المهمة، وفي مقدمتها الذهب، إلى جانب استيراد الوقود والسكر والسلع الغذائية الأخرى. وقال مصدر في وزارة المعادن تحدث إلى "استقصائي" إن رجال الأعمال المصدرين للذهب منذ اندلاع الحرب هم نفسهم مستوردو الوقود.

يحتفظ رجال الاعمال بعلاقة مع أحد العسكريين النافذين في مجلس السيادة المنفرد بإدارة البلد بعد الحرب. وقالت مصادر في بنك السودان لـ "استقصائي" إن عملية بيع الذهب في البنك كثيراً ما تتم بقرارات من مجلس السيادة، لا تراعى الدورة المستندية ولا تلتزم بالقيود والإجراءات المتّبعة. على سبيل المثال بِيع ذهب يتبع لبنك السودان لصالح مستوردي وقود بحجة دعم المجهود الحربي. وقال مصدر لـ "استقصائي" إن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان "يتدخّل شخصياً" في بيع الذهب لصالح مستوردين بحجة أنهم يتكفلون باستيراد احتياجات القوات المسلحة، بما في ذلك الذخائر. كما يقوم رجال الأعمال المقربون من القوات المسلحة السودانية بتوريد ذهب لبنك السودان مجهول المصدر بعد شرائه من تجار التعدين الأهلي، وهو ذهب غير مستوفٍ لرسوم وزارة المعادن والضرائب والرسوم الحكومية المفروضة على المعدِّنين الأهليين، ثم يقومون بشرائه من البنك وتصديره مرةً أخرى.

يشتكي العاملون في بنك السودان من "انعدام الشفافية في النظام المصرفي بعد الحرب"، وأن كثيراً من البنوك التجارية تتحجّج بفقدان المعلومات والأرشيف ونقص العاملين ونهب مراكزها الرئيسية في الخرطوم، الأمر الذي نتج عنه "التخلّي عن لوائح التدقيق والمراقبة المالية". وأشار أحد العاملين إلى زيادة عمليات "غسيل أموال داخل النظام المصرفي بعد الحرب"، لكن لا تتوفر لديه مستندات للكشف عن ذلك في الوقت الحالي.[10]

[10] مقابلات مع عاملين بالقطاع المصرفي طلبوا عدم الإفصاح عن هوياتهم.

ورغم تحرير الوقود (الجازولين – البنزين– غاز الطبخ) إلا أن رجال الأعمال المقربين من المجلس العسكري يحصلون على امتيازات كبيرة من القوات المسلحة السودانية، ويتم التساهل معهم في الضرائب والرسوم المتعلقة بالتفريغ والتخزين. حيث تمتلك الحكومة في بورتسودان أكبر المستودعات في ميناء بشائر المخصص لتصدير البترول السوداني.

دعم المجهود الحربي

استُخدمت عبارة "دعم المجهود الحربي" كثيراً في هذا التحقيق. وتُستغل حجة دعم المجهود الحربي على نطاق واسع لتبرير الحصول على أموال من المواطنين. وأكثر الجهات استغلالاً لدعم المجهود الحربي هي المحليات ونقاط العبور بين الولايات ونقاط الجمارك الحدودية. ووفقاً لمشاهدات موفد "استقصائي" يتم الحصول على الرسوم في نقاط العبور بشكل إجباري في ظل وجود بيئة عنف حيث يرافق المحصّلين المدنيين في مناطق القوات المسلحة السودانية وفي مناطق الدعم السريع رجال مسلحون، وفي بعض الأحيان يظهر المحصلون في زي عسكري.

المدير التنفيذي لمحلية الدبة برفقة أعضاء اللجنة الأمنية والغرفة التجارية يستقبلون قوات عائدة من عملية عسكرية، ديسمبر 2024، سونا

من أبرز نماذج تحصيل الأموال بحجة دعم المجهود الحربي ما تقوم به "الغرفة التجارية" في مدينة الدبّة في الولاية الشمالية. وتعتبر الدبّة منطقة تجارية تربط بين الولاية الشمالية وولايات غرب السودان من جهة، والعاصمة الخرطوم من جهة أخرى. وقد زاد النشاط التجاري في مدينة الدبة بعد الحرب لأنها آمنة نسبياً وتتمتّع بموقع جغرافي مميز ما دفع وكالات الإغاثة إلى نقل مستودعاتها إليها. ومن الدبّة تُوزّع شحنات الغذاء عبر الشاحنات إلى المناطق المتضرّرة من الحرب. وقد ساهم ذلك في خلق فرص عمل جديدة إلى جانب النشاط التجاري المتزايد.

استولت "الغرفة التجارية في الدبة" على صلاحيات الولاية والمحلية بحجة دعم المجهود الحربي، على الرغم من أنها تدار من قِبَل متطوعين داعمين للقوات المسلحة السودانية في الحرب ضد قوات الدعم السريع. واتخذت الغرفة من أحد المباني الحكومية مقراً لها وفرضت رسوماً على الأنشطة التجارية، وأخذت بيدها سلطة إصدار تصاريح المرور للشاحنات والعربات التجارية. أفاد أصحاب شاحنات تحدثوا لنيوفيتشرز بأن الغرفة التجارية في الدبة لا تستخدم أرونيك 15– أ الاليكتروني المخصص من وزارة المالية لتحصيل الأموال، وتستخدم بدلاً عنه إيصالات غير رسمية من

دفتر "دبل كيت" بلا ترويسة ولا ختم رسمي. وتقوم على تحصيل الأموال مجموعة يعرفون أنفسهم بـ"المتحصلين"، وهم مدنيون في صحبتهم جنود غير نظاميين من المستنفرين المسلحين ببنادق الكلاشنكوف.

شملت الرسوم التي فرضتها الغرفة التجارية في الدبة المحالَّ التجارية والعقارات المؤجرة للأغراض التجارية والمحاصيل الزراعية، خاصة البلح. ويتم تقدير الرسوم في هذه الحالات من قبل المتحصلين بعد الاطلاع على عقود الإيجار. وتجمّع المواد الغذائية من بلح وسكر وقمح وترسل في شكل قوافل دعم إلى معسكر وادي سيدنا في أم درمان، حسب إفادات مواطنين من الدبة تحدثّوا إلى نيوفيتشرز.

صورة من أورنيك 15 المخصص من وزارة المالية لتحصيل الأموال

وفرضت الغرفة رسوم مرور على الشاحنات تقدر بـ400 ألف جنيه سوداني و50 ألف جنيه على عربات النقل الصغيرة، ويتم تحصيل الرسوم نقداً ولا يسمح بالدفع عن طريق التطبيقات الإلكترونية. ويقدر عدد الشاحنات المتحرّكة من الدبة إلى الولايات الأخرى بين 100–120 شاحنة يومياً، بينما يقدر عدد عربات النقل الصغيرة بين 50–70 عربة يومياً. ويقدّر إجمالي التحصيل اليومي بحوالي 50 مليون جنيه سوداني، تعادل 25 ألف دولار. وقد أعلنت الغرفة أنها تخصص 74% من إيراداتها لصالح المجهود الحربي، بينما تخصص 26% من هذا الدخل للمحلية بحسب منشور نُشر في وقت سابق.

لا أحد يعلم كيف يتم توريد المبلغ المخصّص لمحلية الدبة، حيث لا توجد مراجعة للمبالغ المتحصّلة. ويشرف على الغرفة رجل أعمال من أكبر المستثمرين في قطاع تعدين الذهب هو أزهري المبارك، الذي سبق أن تبرّع بمبلغ 5 ملايين دولار لصالح "دعم المجهود الحربي"، وأصبح مقرباً من قائد القوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان. وقال شهود عيان من أهالي مدينة الدبة لنيوفيتشرز إن قائد القوات المسلحة البرهان زار المبارك في منزله خلال الحرب تقديراً لمواقفه الداعمة للمجهود الحربي .

قال أحد المستنفرين من الدبة لنيوفيتشرز إن ما يحصل عليه المستنفرون ضئيل جداً مقارنة بالمبلغ التي يتم تحصيلها لصالح المجهود الحربي. وأشار إلى أن ما يحصل عليه المستنفر لا يتجاوز 150 ألف جنيه شهرياً، ومعظم المستنفرين تقل أعمارهم عن 18 سنة، وجرى تسليحهم من أموال دعم المجهود الحربي، وقد تم شراء السلاح من قِبل قيادي في الغرفة التجارية وناشط في دعم المجهود الحربي. كما أفاد عدد من الناشطين لنيوفيتشرز أن القيادات الداعمة للمجهود الحربي تحصل على امتيازات تجارية واعفاءات تسترد بها الأموال التي تبرعت بها وأكثر، خاصة الذين يعملون في مجال التعدين وبيع السلاح. وأشار مستنفرون إلى أن من يديرون الغرفة التجارية معظمهم من أعضاء نظام عمر البشير السابق.

جمارك شمال كردفان تقدم أدوية قيمتها 200 مليون جنيه دعما للمجهود الحربي. المصدر سونا للأنباء

وقال أحد الناشطين في غرف الطوارئ في الدبة التي تنشط في دعم النازحين من الحرب لنيوفيتشرز إنهم لا يحصلون على أموال أو مواد عينية من الغرفة التجارية، وإن قيادات الغرفة تنظر إليهم بشكوك متهمين إياهم بأنهم مؤيدون للقوى المدنية. حيث يعتمدون على ما يحصلون عليه من العون المحلي من المجتمع ومما تقدمه منظمات الإغاثة.

أنفقت الغرفة التجارية مبالغ زهيدة على المدارس والصحة. وقال مدير مدرسة في منطقة الدبة لنيوفيتشرز إنهم في التعليم حصلوا في عام كامل على أقل من 50%من الدخل اليومي للغرفة، وقال "حصلت 8 مدارس على مبالغ تفاوتت بين مليون ومليوني جنيه في العام.

وقال مصدر قريب من إدارة الغرفة لنيوفيتشرز "بجانب المواد العينية التي تبعث بها الغرفة إلى معسكر وادي سيدنا في أمدرمان وبعض المعسكرات الأخرى أرسلت أموالاً نقداً إلى الحكومة في بورتسودان، وأشرفت على تسليح إدارات أهلية"، ودائما ما تشتري السلاح من رجال أعمال داعمين للقوات المسلحة. وقال ناشط سياسي من مدينة الدبة لنيوفيتشرز "في أول أيام الاستنفار توقفت في السوق شاحنة تحمل سلاحاً تم بيعه للمواطنين ومن بينهم تجار وقالوا إن الشاحنة تتبع لأحد تجار الذهب المعروفين."

التقدير الجزافي للضرائب والتحصيل الورقي

اشتكى تجار ورجال أعمال من تقديرات ضرائب الأعمال والقيمة المضافة التي يتم تحصيلها من البضائع على الطرق. وقال عدد من التجار إن بعضهم فضّلوا إغلاق محلاتهم والتعامل عبر الهاتف. واستنكر جميعهم تقديرات الضرائب ووصفوها بأنها مبالغ فيها، ولا يتم حسابها وفق معايير واضحة، وإنما تقدر جزافياً من موظفي الضرائب.

وقال مسؤول في مكتب ضرائب ولاية نهر النيل "نعمل بنظام الربط السنوي، وعلينا تحقيق الربط من التجار". وأشار إلى أن الحكومة في بورتسودان تحدد ربطاً لكل ولاية وعلى المكاتب العمل وفقاً لموجهات عامة لتقدير الضريبة. وأوضح أن الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية باتت مصدر الدخل الأساسي للحكومة. وكان وزير المالية في حكومة الأمر الواقع جبريل ابراهيم قد صرح لوسائل الإعلام بعد خمس أشهر من بداية الحرب ان أكبر تحد تواجهه السلطات هو التدني الكبير في التحصيل من المصدرين الرئيسيين لدخل الدولة وهما الضرائب والجمارك.[11]

وقال أحد أصحاب المحلات التجارية لنيوفيتشرز إن الضريبة المقررة "تؤخذ منك بالقوة ويسمح لك بالاستئناف مرتين والتقدير الثالث ملزم"، وهي غالبا تتكون من ستة أرقام حتى على المحلات الصغيرة.

اضطر عدد من التجار إلى اللجوء للتهريب ودفع أتاوة خارج القانون بسبب ارتفاع الضرائب والتقديرات الجزافية. وحكى تاجر مواد غذائية يعمل بين شندي وأم درمان لنيوفيتشرز رحلته لإيصال البضاعة وما يدفعه للسلطات، قال "أشحن شاحنة حمولة 5 طن بمواد غذائية عبارة عن عدس، أرز، دقيق، لبن مجفف، صلصة، زيت طعام، أندومي، شعيرية ومكرونة، وهذه البضاعة لا تتجاوز أرباحها900 ألف جنيه/ 450 دولار، وإذا أردت دفع القيمة المضافة للضرائب، وهي عبارة عن 17% فستكون أكبر من الربح وتقترب من مليوني جنيه، لذلك نوصل بضاعتنا بـ"الكسرة"، أي الرشوة. وبعد شحن البضائع من سوق شندي نحمل معنا فواتير مبدئية من تاجر الجملة، وهي فواتير غير مختومة من قبل مصلحة الضرائب. وعقب عبور الكبري الذي يربط بين مدينة شندي ومدينة المتمة، نجد نقطة تحصيل

[11] وكالة السودان للأنباء "وزير المالية: التحدي الحقيقي نقص الإيرادات"، 15 سبتمبر 2023، متاح علي الرابط: https://shorturl.at/xnpkK.

الضرائب وعليها موظف الضرائب ومعه شرطي مسلح. نخرج الفواتير المبدئية، وندفع 50 ألف جنيه بدون إيصال ونغادر. في الطريق بين المتمة وأم درمان هناك حوالي 10 نقاط تفتيش، في كل نقطة تفتيش ندفع 5 آلاف جنيه للعساكر. وعند الوصول إلى نقطة تفتيش مدينة الشهيناب، وهي آخر نقطة للضرائب، ندفع 50 ألف جنيه لموظف الضرائب، وأيضاً بدون إيصال". ويضيف "لا توجد دولة ولا حكومة، والضرائب على مزاج الموظف الذي يحيط نفسه بمسلحين، ولا نجد مخرجاً سوى أن ندفع ما يُطلب منا. العمل بالطرق الرسمية يفقدك رأس المال الذي تتاجر به" وأضاف "ندفع "رشوة" حوالي 200 ألف جنيه/100 دولار في الطريق، وإذا سددت الرسوم المفروضة من الدولة تحتاج لأكثر من مليون جنيه بينما لا يتجاوز ربح البضاعة 900 ألف جنيه، "يعني" ستخسر".[12]

دفعت الجمارك والضرائب الباهظة عدداً من التجار إلى ترك العمل فعلياً. يقول أحمد (اسم مستعار) لنيوفيتشرز: "كنت صاحب محل لبيع المواد الغذائية بالجملة بسوق أم درمان. وبعد اندلاع الحرب عملت في استيراد المواد الغذائية من المملكة العربية السعودية عبر ميناء بورتسودان. استوردت شحنتين فقط وتوقفت عن العمل لتعرضي لخسائر كبيرة، بسبب الرسوم الباهظة التي تفرض على المواد الغذائية. المشكلة الأولى التي واجهتني التأخير في فحص البضاعة إلى حد أن تدخل في دفع رسوم أرضيات وهي عبارة عن 85 يورو لليوم الواحد، هذه الرسوم تؤدي إلى خسارتك حتى رأس المال. توقفت بسبب الرسوم الكبيرة، وخسارتي في شحنتين فقط استوردتهما من السعودية بمبلغ 53 مليون جنيه سوداني".[13]

فرضت مصلحة الضرائب في الولاية الشمالية ضرائب مرتفعة حتى على أصحاب المحلات الصغيرة. إذ دفع صاحب محل للحلاقة ضريبة تقديرية بلغت مليون جنيه سوداني، وفُرضت على صاحب معمل تحاليل طبية ضريبة بأكثر من مليوني جنيه. (حصلت نيوفيتشرز على ايصالات الدفع). واشتكى التجار من ضعف القوة الشرائية بسبب فقدان المواطنين أعمالهم في المناطق التي نزحوا منها، وعدم سداد الدولة مرتبات لموظفين.[14]

ودائماً ما يحاجج متحصلو الضرائب بأن ارتفاع الضريبة يعود إلى الحاجة إلى دعم المجهود الحربي. لكن لم تنعكس الضرائب على الخدمات ولا على دعم النازحين، إذ يعتمد المواطن على مواد الإغاثة والمبادرات المحلية.

[12] مقابلة مع أحد المتضررين – حُجب الاسم بناءً علي طلب المتحدث.

[13] إفادات من التاجر المعني الذي حُجب اسمه بناءً علي طلبه.

[14] تلخيص لعدة مقابلات ميدانية، أكتوبر ونوفمبر 2024.

ويشتكي موظفون الدولة من عدم سداد رواتبهم بشكل منتظم، وغالباً ما يتم تسليمهم لها بعد أن تخصم منها مبالغ كبيرة. وقال معلمون لنيوفيتشرز إنهم خلال عام كامل حصلوا على أربع مرتبات فقط، وخُصمت كل البدلات، وكل ما تلقوه هو المرتب الأساسي، الذي لا يزيد عن 30% من الراتب الإجمالي الشهري.[15]

الجمارك تحت إشراف العسكريين

قال مصدر من مصلحة الجمارك أن العسكريين من الطرفين وضعوا أيديهم على النقاط الجمركية، وأشار إلى أن القوات المسلحة السودانية تشرف على الموانئ الشرقية وأهمها موانئ بورتسودان وأوسيف وسواكن، ومعبر عوّاض على الحدود الإريترية مع ولاية كسلا، ومعبر القلّابات مع إثيوبيا، إضافة إلى معبر أشكيت وأرقين شمالاً مع مصر، ومعبر جودة مع جنوب السودان. ومن الجهة الأخرى تسيطر قوات الدعم السريع على جميع النقاط الحدودية والمعابر على حدود السودان الغربية ومن بينها معبر أدري مع دولة تشاد. وسيطرت قوات الدعم السريع على منطقة المثلث الذي يربط مصر والسودان وليبيا لأكثر من 8 أشهر ثم فقدت السيطرة عليه في مايو 2024 لصالح القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة. وتسيطر قوات الدعم السريع على مناطق حدودية واسعة مع جنوب السودان في عدة مناطق أهمها منطقة حدودية في جنوب دارفور.

وقال مصدر من الجمارك لنيوفيتشرز إن القوات المسلحة السودانية عزّزت وجودها في المعابر والنقاط الجمركية بعد الحرب بشكل كبير، ورفعت الرسوم الجمركية عبر زيادة الدولار الجمركي (4) مرات بعد الحرب. والدولار الجمركي، وهو السعر الذي يتم به احتساب الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع المستوردة، والذي "كانت قيمته عند بداية الحرب 440 جنيهاً وبلغ 2000 جنيهاً في أول يناير 2025"[16].

نقطة تحصيل مرتجلة على أحد الطرق في دارفور. المصدر وسائل التواصل الاجتماعي

[15] تلخيص لعدة مقابلات ميدانية، أكتوبر ونوفمبر 2024.

[16] سودان ألترا، "زيادة جديدة للتعرفة الجمركية تهدد بتوقف الاستيراد بين السودان ودول الجوار"، 20 أكتوبر 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/0ECXg.

كان وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم قد اعترف في حوار مع "اندبندنت عربية" بوجود ضغط كبير على موازنة الدولة للعام 2022. وكشف خلال المقابلة عن أن الحكومة اتجهت نحو التقشف بسبب شح الإيرادات. وقال إن والجمارك باتت تمثل 75% من إجمالي إيراداتها، وشمل تقليل الانفاق العام قطاعي الصحة والتعليم. وحسب مراقبين اقتصاديين تحدثوا لنيوفيتشرز يفوق الاعتماد على الضرائب في الإيرادات نسبة 85%.

انعكست زيادة سعر الدولار الجمركي وزيادة الضرائب على أسعار السلع، بنسبٍ تراوحت بين 100% إلى 150%، مما ألقى على المواطن أعباء كبيرة، وجعل الظروف المعيشية صعبة، على حد تعبير عدد من المواطنين الذين تحدثوا إلى نيوفيتشرز.

الفاقد الضريبي

كشف مسؤول رفيع بديوان الضرائب، طلب عدم ذكر اسمه، أن الفاقد الضريبي بسبب الحرب ضخم جداً، خاصة بعد خروج ولايات مهمة من المظلة الضريبية مثل ولاية الخرطوم، التي كانت تمثل دفعياتها 90% من إيرادات الضرائب في كل أنحاء السودان، تليها ولاية الجزيرة التي يقدر الفاقد الضريبي فيها بـ480 مليار جنيه. ويُقدّر الفاقد الضريبي في ولاية جنوب دارفور بـ240 مليار جنيه، وفي غرب دارفور بـ24 مليار جنيه، وفي شرق دارفور بـ36 مليار جنيه، ووسط دارفور بـ18 مليار جنيه.

أشار المصدر إلى أن قرار الأمين العام لديوان الضرائب المقال، محمد علي مصطفى، بفتح ملفات ضريبية مؤقتة لكبار الممولين من مناطق الحرب بالولايات الآمنة، كان قراراً مهماً أسهم في تقليل الفاقد الضريبي إلى حوالي 30%، مقارنة بأكثر من 50% عند اندلاع الحرب، حيث نقل كثير من الممولين نشاطهم إلى الولايات الآمنة، مما ساعد على رفع الإيرادات وإنعاش الحركة الاقتصادية بالولايات الآمنة. وتابع: "الآن ولايات مثل نهر النيل والشمالية أصبحتا تسهمان في ميزانية الدولة بإيرادات ضخمة بعد الحرب لم تعهدها في تاريخها".

فساد بسبب النفوذ السياسي: هدر 80 مليار جنيه

من بين نماذج الفساد الواضحة في مؤسسات الدولة الأزمة التي حدثت بين الأمين العام لديوان الضرائب، محمد علي مصطفى، ورجال أعمال من مستوردي المواد البترولية. واتضح الفساد والتأثير السالب عند تدخل عدد من قادة المجلس العسكري لصالح رجال الأعمال، وخسر الأمين العام لديوان الضرائب معركته بالإقالة.

قال مصدر في ديوان الضرائب إن سبب تفجّر الأزمة تشدّد مصطفى في تحصيل المتأخرات الضريبية على مستوردي الوقود. وكان هؤلاء المستوردين قد وافقوا، بعد اجتماعهم مع أمين ديوان الضرائب، على تقسيط المتأخرات، وهي مبالغ ضخمة مهدرة من خزينة الدولة. ولما لم يلتزموا بسداد الأقساط حجز أمين ديوان الضرائب على أرصدتهم بالبنوك

ومستودعات الوقود. هنا تدخل رئيس مجلس السيادة وأمر بفك الأرصدة ورفع الحجز عن المستودعات، وأعفي الأمين العام لديوان الضرائب من منصبه. وقال المصدر لنيوفيتشرز إن عضو مجلس السيادة الفريق إبراهيم جابر كان وراء إعفاء الأمين العام، وهو من يساند رجال الأعمال مستوردي المواد البترولية. وقال المصدر أن المبالغ التي لم تسدد تبلغ نحو 80 مليار جنيه سوداني، أي ما يساوي 40 مليون دولار أميركي.[17]

كان القرار مفاجئاً لوزير المالية جبريل ابراهيم رئيس حركة العدل والمساواة، الذي صادف أن أمين الضرائب المقال يتبع لحركته المسلحة مما دفعه إلى الاحتجاج. اضطر مجلس السيادة إلى تشكيل لجنة للتحقيق في مسببات الإعفاء، إلا أنها وعلى مدى أكثر من شهرين لم تعلن نتائجها حتى الآن.[18]

قوات الدعم السريع في مداخل الولايات

تجبر قوات الدعم السريع سائقي الشاحنات التجارية العابرة للولايات بدفع رسوم تُقدّر حسب البضائع المحمَّلة على الشاحنة. وقال عدد من سائقي الشاحنات لنيوفيتشرز "في حالة عبور الشاحنات من ولايات تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية إلى ولايات تحت سيطرة قوات الدعم السريع يضع أفراد من قوات الدعم السريع نقاط تحصيل ولا يسمحون لك بالمرور إلا بعد دفع مبلغ من المال. وفي مرات يستولي الجنود على جوال سكر أو مواد غذائية". وأشاروا إلى أن أفراداً مسلحين يطلبون دفع أموال، وفي مرات يمنحونك ورقة مكتوب عليها اسم السائق والمبلغ المدفوع عليها ختم استخبارات قوات الدعم السريع. وقد اطلع مراسل نيوفيتشرز على بعض هذه الإيصالات لكن المصدر رفض تصويرها خوفاً من ظهور اسمه وملاحقته من قوات الدعم السريع. ويقول السائق أ.م لنيوفيتشرز "في إحدى الرحلات وكنت أحمل شحنة من السكر دفعت 500 ألف جنيه، وفي الرحلة التالية دفعت 300 ألف جنيه، فقد كنت أحمل بصلاً ومواد أخرى". وقال سائق شاحنة آخر "لا يُسمح لنا بدخول أم درمان ومناطق سيطرة قوات الدعم السريع في الخرطوم وشرق النيل إلا بعد سداد رسوم عبور عن كل شاحنة".[19]

دفعنا لنخرج بضائعنا من الخرطوم

في الأسابيع الأولى للحرب أنشأت قوات الدعم السريع إدارة تابعة لاستخباراتها العسكرية في المدينة الرياضية تراقب إخراج التجار بضائعهم من السوق المحلي المجاور لمقر الإدارة، وكذلك إخراج البضائع من مناطق أخرى في الخرطوم. يحكي تاجر في السوق المحلي تجربته لنيوفيتشرز قائلاً "أخرجت بضاعتي مقابل 3 مليون جنيه، وحصلت على إذن

---

[17] مقابلات، بورتسودان، سبتمبر – نوفمبر 2024.

[18] منصة السودان، "بعد اعفاء مدير الضرائب، مجلس السيادة يشكل لجنة تحقيق"، 2 أكتوبر 2024، متاح على الرابط: https://sudanplatform.net/80792#google_vignette

[19] مقابلات صحفية، بورتسودان، سبتمبر – نوفمبر 2024.

مرور وإيصال بدفع المبلغ". وقال تجار في سوق الأدوات الكهربائية في وسط الخرطوم لنيوفيتشرز أن قوات الدعم السريع سمحت لهم بإخراج بضائع من الخرطوم إلى ولاية الجزيرة، قبل سيطرته عليها لاحقاً في ديسمبر 2023، بعد أن دفعوا أموالاً لإدارة الاستخبارات في المدينة الرياضية، وإنهم كثيراً ما يحصلون على إيصال مالي بالمبلغ مع إذن مرور. وقال تاجر آخر لنيوفيتشرز "أنا متخصص في خميرة الخبز.. دفعت مليوني جنيه وصحبتني قوة مسلحة إلى المخزن، وبعد تحميل البضائع في شاحنتين حمولة 7 طن صحبوني إلى حدود ولاية الخرطوم مع ولاية الجزيرة وكانوا في عربتين مسلحتين، ثم اضطررت لدفع150 ألف جنيه لكل قائد عربة".[20]

الحصاد مقابل المال

عند دخول قوات الدعم السريع ولاية الجزيرة في منتصف ديسمبر 2023، لم يكن قد اكتمل بعد حصاد المشاريع الزراعية، وإن شارف على نهايته. وبعد أن تمددت قوات الدعم السريع في مختلف مناطق ولاية الجزيرة فرضوا رسوماً على حصاد المزروعات. قال ي. ع لنيوفيتشرز "إن قوات الدعم السريع طلبت منهم مبلغ مليون جنيه مقابل السماح لهم بإدخال الحصّادات إلى الحوّاشات (أراضٍ زراعية تتفاوت مساحاتها من فدانين إلى عشرة). كما دفعنا أيضاً مبالغ مقابل السماح بترحيل المحصول إلى المخازن". وأفاد أحد المزارعين "دفعنا مقابل الحصاد ومقابل ترحيل المحصول إلى المخازن.. التقديرات جزافية، ولا يمكن أن نحتج.. منحت إيصالاً ورقياً بالدفع عليه ختم باسم قائد المنطقة"، وقال "إن جنود من قوات الدعم السريع نهبوا في وقت لاحق عدداً من مخازن المحاصيل، خاصة القمح والكبكبي (الحمُّص)".[21]

تجارة الوقود

نشطت قوات الدعم السريع في تجارة الوقود مع تجار ورجال أعمال موالين لها في مناطق سيطرتها. وقالت مصادر إن قوات الدعم السريع تتحصل من التجار على رسوم عبور لتناكر وشاحنات الوقود. يتم استيراد الوقود من ليبيا حيث تجمع الشاحنات في منطقة المثلث على الحدود الشمالية الغربية للبلد التي كانت تسيطر عليها قوات الدعم السريع في الشهور الأولى للحرب إلا أنها فقدت السيطرة عليها في مايو2024. ووفقاً لبعض التجار تحصل قوات الدعم السريع على مبلغ 5 مليون جنيه سوداني لكل شاحنة مقابل السماح لها بعبور مناطق سيطرتها في دارفور، ويستثمر التجار المؤيدون للدعم السريع في أزمة الوقود منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل حيث شهدت أسعار الوقود ارتفاعاً غير مسبوق ساهم في ارتفاع السلع الغذائية في كل مناطق السودان.

---

[20] مقابلات صحفية، بورتسودان، سبتمبر – نوفمبر 2024.

[21] مقابلات بالتلفون مع مزارعين وتجار بولاية الجزيرة، أكتوبر 2024.

يقول مواطن من مدينة أم روابة لنيوفيتشرز "بلغ سعر جالون الجازولين – 4.5 لتر– 75 ألف جنيه سوداني"، ويزيد الطلب على الجازولين في تلك المناطق لاستخدامه في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن النقل.

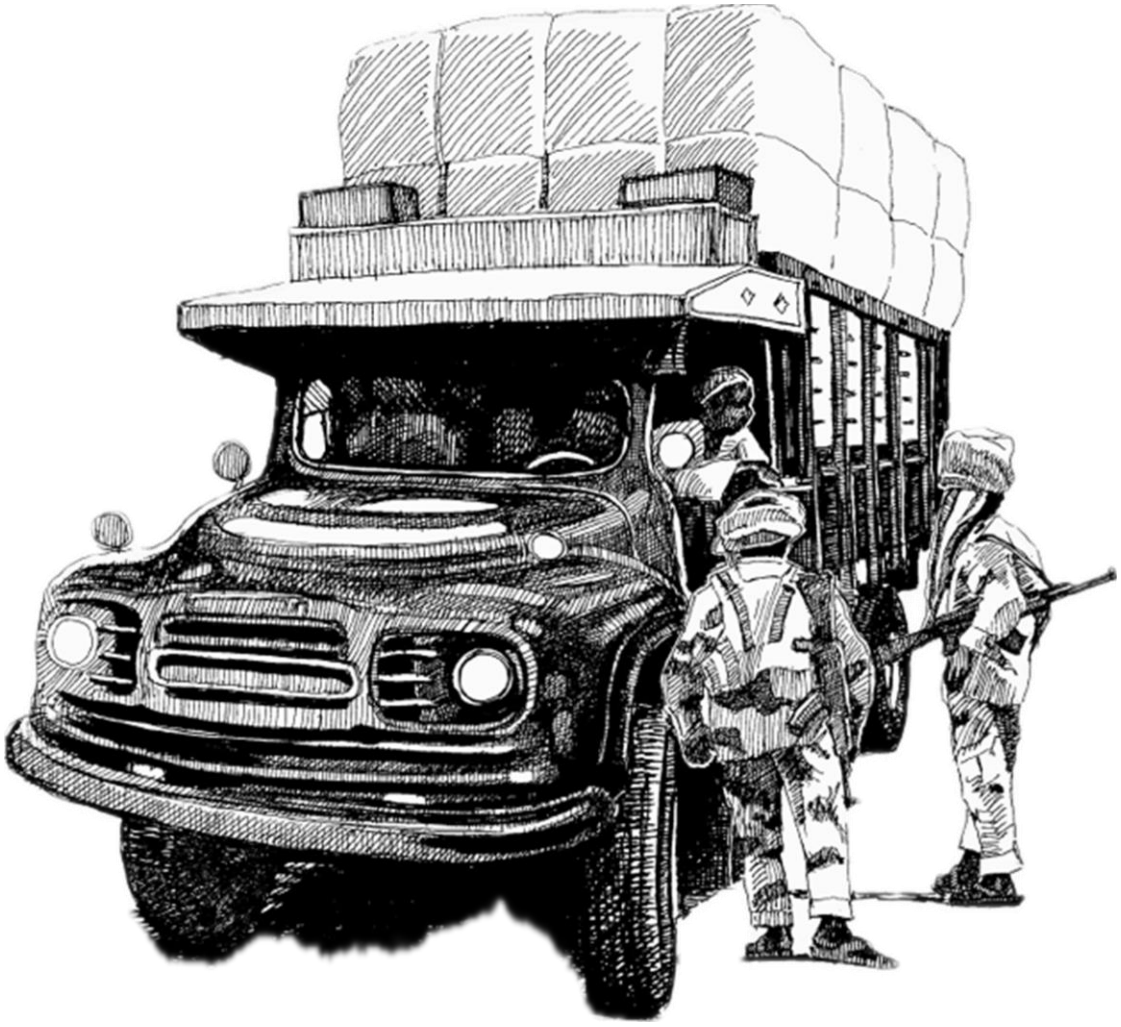

التفاوض على الرسوم عند المعابر بين الولايات

تحصل مناطق جنوب دارفور وجنوب غرب كردفان على الوقود بالاستيراد من جنوب السودان، ويتم ترحيله في براميل على شاحنات نقل. وتحصل قوات الدعم السريع على إتاوات كبيرة من التجار الذين يعبرون الحدود مع جنوب السودان في منطقة "النعام" بغرب كردفان، التي استهدفها الطيران الحربي التابع للقوات المسلحة السودانية في أول ديسمبر 2024، بالإضافة إلى أن منطقة برام بجنوب دارفور التي تعتبر مركز استيراد للوقود من دولة جنوب السودان. وتقدر الأموال التي تحصّلها قوات الدعم السريع من استيراد الوقود، وفقاً لتجار يعملون في هذا المجال، ورسوم العبور على الحدود بأكثر من 300 مليون جنيه شهرياً، تعادل 150 ألف دولار، حسب مصادر تحدثت لنيوفيتشرز.

الذهب: أموال طائلة

قال أحد أصحاب شركات صادر الذهب — طلب حجب اسمه – لنيوفيتشرز إن "شركات قوات الدعم السريع التي تعمل في تنقيب وتصدير الذهب "لم تتوقف طوال فترة الحرب". وأشار إلى أن الأسعار التي تبيع بها شركات قوات الدعم السريع الذهب في دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى من الأسعار قبل الحرب.

ويرى عدد من الخبراء أن كميات الذهب المنتجة من التعدين لصالح قوات الدعم السريع تراجعت بعد توسّعه قبل الحرب في التنقيب والشراء من خارج مناطق دارفور التي كانت تتركز تجارته فيها بشكل أساس. وتشير تقارير إلى أن صادر الذهب السوداني إلى الإمارات انتقلت للمرور عبر دول الجوار، وبالذات دولة جنوب السودان، التي يصل إليها عبر طرق برية بالاتفاق مع جنرالات في جنوب السودان. ولا يمكن تحديد الدخل الذي تحصل عليه قوات الدعم السريع من تجارة الذهب بدقة، لأنه يحاط بقدر عالٍ من السرية ويمر بطرق غير رسمية.[22]

أموال الدعم السريع

رفضت قوات الدعم السريع التجاوب مع الصحفيين الذين يعملون على هذا التقرير فيما يتعلق بالأموال التي يحصلونها من الأنشطة التجارية والرسوم المفروضة على المواطنين، وعن كيف يتم صرفها. تخفي قوات الدعم السريع نشاطها التجاري من خلال تسجيل الشركات بأسماء أقارب وموالين مقرّبين من القائد محمد حمدان دقلو "حميدتي". وقالت مصادر متطابقة لنيوفيتشرز إن الأموال التي تحصلوا عليها بعد الحرب يتحكم في صرفها قائد المنطقة وتستخدم في توفير التموين والغذاء والوقود، ولا توجد مؤسسية في طريقة التحصيل والإنفاق. وفي كثير من الأحوال يتم التعامل مع هذه الأموال على أنها غنائم شخصية للأفراد.

فساد وليد الحرب

قال عدد من رجال الأعمال لنيوفيتشرز أن ما يحدث في بورتسودان في الميناء وفي الدوائر الحكومية فساد غير مسبوق. وأشار عدد منهم إلى أنه يرتفع ويتخذ أساليب مؤسسية جديدة كل ما استمرت الحرب وعزوا ذلك إلى حاجة الحكومة الماسة إلى المال في ظل توقف مصادر الإيرادات. وقال رجل أعمال لنيوفيتشرز "أصبحت القوات المسلحة السودانية تساوم المستوردين، خاصة مستوردين الدقيق والسكر والمواد الغذائية، بعروض تخفيض الرسوم المتعلقة بالأرضيات ورسوم

[22] راجع أيضا تحقيق نيويورك تايمز عن تهريب الدعم السريع للذهب إلى الامارات عن طريق جنوب السودان ويوغندا.. نشر هذا التقرير في منتصف ديسمبر 2024:

https://www.nytimes.com/2024/12/11/world/africa/sudan-gold-rush-heart-civil-war.html?unlocked_article_code=1.gk4.lFHO.t-w3vlyLy-Ja&smid=url-share

الموانئ، أو الإعفاء منها بالكامل، مقابل أخذ نسبة 70% من قيمتها بضائع." وأشار رجل الأعمال بأن هذه الممارسة تتم دون مستندات رسمية، فقط عبر تصاديق بين رجل الاعمال أو شركته والمخلص الجمركي وإدارة الموانئ ومن جهة أخرى قال رجل أعمال سوداني في دولة الإمارات لنيوفيتشرز أن واردات قوات الدعم السريع من الذهب إلى دبي لم تتوقف، وأن بعض من رجال الاعمال المنسوبين إليه يخططون لتصدير محاصيل ومواشي إلى دبي عن طريق دولة تشاد، كما أودعوا أموال ضخمة في دول أفريقية أخرى كانت مودعة أصلاً في حسابات القوني حمدان دقلو، الأخ الشقيق لقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان قبل فرض الخزانة الأمريكية عقوبات عليه. وكانت الخزانة الأمريكية قد فرضت عقوبات على القوني دقلو في أكتوبر 2024.